تقدم رجلا وتؤخر اخرى اي تتردد في الاقدام والاحجام

تمرا وتقبضه منه فاذا هو حشف ومع ذلك كان البايع يطفف المكيال
فقال له المشتري ما ذكر ومن هنا يعلم حكمة قولهم الامثال لا تغير
فيقال لكل من المذكر والمؤنث والجمع والمفرد الصيف ضيعت اللبن
بكسر التا ونحو ذلك وتلك الحكمة هي ان لفظ المشبه به ولو غير لم يكن
اللفظ الذي وقع التعبير عليه اليه لفظ المشبه به فتدبر **قوله** تقدم
رجلا وتؤخر اخرى ظاهره انه تقدم رجلا الى قدامه وتؤخر رجلا
اخرى الى خلفه وليس كذلك لان هذه الهيئة غير معهودة
واجاب السعد عن ذلك في شرح المفتاح بان المراد بالرجل الخطوة
وعليه فالمعنى اني اراك تقدم خطوة وتؤخر خطوة اخرى وبحث
فيه بان الشخص انما يؤخر رجله الى مكانها الذي نقلها منه وليس
في ذلك تاخير لخطوة اخرى فالاولى ما اجاب به السيد من انه
وان كان المقدم والمؤخر انما هو رجل واحدة لكنه مختلف بالاعتبار
فالرجل من حيث كونها مقدمة مغايرة لنفسها من حيث كونها مؤخرة
واحسن منه ما اجاب به بعضهم من ان المراد اني اراك تقدم
رجلا تارة وتؤخر تلك الرجل تارة اخرى فتامل **قوله** اي
تتردد الخ هذا بيان للمعنى المراد من المثال المذكور **قوله** في الاقدام
اي الجراة على الامر كذا قالوا وهو غير مناسب لمقابلته بالاحجام
الذي هو كف النفس عن الفعل لان الجراة كما في القاموس
الشجاعة وهي شدة القلب عند الباس فكان الاولى ان يقول في
تفسير الاقدام هنا التصميم على الفعل ويمكن ان يقال ان
المراد بالجراة على الامر التصميم عليه بدليل المقابلة فتفطن
قوله والاحجام بتقديم الحا على الجيم او العكس وكلاهما بمعنى
واحد وهو كف النفس عن الفعل كذا قال بعضهم لكن

الذي

لا ادري ايهما احرى العقد الثاني في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية اتفقت كلمة القوم على انه اذا شبه امر باخر

الذي في القاموس الحجم بتقديم الحا على الجيم واما الجحم بتقديم الجيم
على الحا فلم يذكر فيه فليراجع **قوله** لا ادري ايهما احرى اي
لا ادري الذي هو احرى بنا على جعل اي موصولة او لا ادري ما
جواب هذا الاستفهام بنا جعلها استفهامية وعلى كل فهو بيان
لمنشا التردد بين الاقدام والاحجام فالمعنى ان سبب التردد المذكور
انك لا تعلم ايهما احق من الاخر **قوله** العقد الثاني في تحقيق
معنى الاستعارة بالكناية اي في ذكرها على الوجه الحق عند كل
قايل يقول من الاقوال الاتية لا عند الجمهور فقط لانه ذكر من
اقوال ثلاثة سيذكرها وليس المراد من تحقيقه اثباته بدليل لانه
لم يذكر ادلة عليه كما علم مما تقدم **قوله** اتفقت كلمة القوم المراد
بالكلمة الكلمات لان الاتفاق من الامور التي لا تضاف الا للمتعدد
كالتساوي والتماثل كذا قال بعضهم ولك ان تستغني عن هذا
التاويل باعتبار ان الاضافة للاستغراق فال الامر الى التعدد
ولا ينافي ذلك التا التي في الكلمة لانها ليست للوحدة بل لمحض
التانيث او للوحدة النوعية وهي لا تنافي التعدد الشخصي ولا
يخفى ان الاسناد مجازي على حد قوله تعالى فما ربحت تجارتهم
بنا على ان المراد بالاتفاق ما قابل النزاع وهو توافق الروية
لانه حينئذ من خواص العقلا لا على ان المراد به التساوي والتماثل
والا كان الاسناد حقيقيا لان الاتفاق بهذا المعنى لا يختص
بالعقلا فتدبر **قوله** على انه اي الحال والشان **وقوله** اذا شبه
امر باخر الخ اي كما في قولهم اظفار المنية نشبت بفلان فانه
قد شبه فيه امر وهو المنية باخر وهو السبع من غير تصريح
بشيء من اركان التشبيه سوى المشبه وذكر ملايم المشبه به